كيف يمكن للدول العربية أن تتجه نحو الحكومة المفتوحة؟

الحكومة المفتوحة

تدعم الحكومة المفتوحة المؤسسات العامة في التحول نحو الحوكمة الرشيدة، كما تساعدها في تحسين ثقة المواطنين بالحكومة، وبناء شراكة حقيقية بين المواطن والحكومة، مما يؤدي إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

إطار عمل الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز
- ضمان النفاذ الكامل للمعلومات والخدمات لجميع المواطنين.
- مشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار: حكومة، مواطنين، مؤسسات غير حكومية، قطاع خاص.
- بناء حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة محورها المواطن.

المرحلة الثالثة: التعاون
- تشجيع مساهمة المواطنين في صنع القرار.
- تقديم خدمات حكومية مبتكرة وذات قيمة مضافة، وإتاحة الوصول إليها بأي وقت ومكان.
- استخدام منصات وأدوات تشاركية.

المرحلة الثانية: المشاركة
- تحفيز مشاركة المواطن بالعمل الحكومي.
- تعزيز التفاعل مع المواطن وتلقي الاقتراحات والملاحظات.
- تكثيف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات التواصل ثنائية الاتجاه ووسائل التواصل الاجتماعي.

المرحلة الأولى: الانفتاح
- تطوير وتنفيذ مبادرات البيانات المفتوحة من أجل تحسين الشفافية.
- ضمان جودة البيانات، ونشرها، وإدارتها وتقييمها.
- استخدام التكنولوجيات المناسبة والمتاحة مثل الويب وتطبيقات الهاتف المحمول.

الخطوات التمهيدية
- زيادة الوعي بين المواطنين حول مفاهيم الحكومة المفتوحة .
- صياغة التشريعات واللوائح التنظيمية الأساسية اللازمة.
- تحسين البنى التحتية التكنولوجية والبنى التنظيمية.

التوصيات

ينبغي على الحكومة صياغة وثيقة سياسات توضح فيها المفاهيم الأساسية والرؤية للحكومة المفتوحة.

إن الإرادة السياسية ضرورية للتحول الفعال نحو الحكومة المفتوحة.

أهمية إعداد خطة عمل مفصلة، وواضحة، وعلى مراحل، وتتضمن مخرجات قابلة للقياس.

ينبغي على المسؤولين الحكوميين وجميع المواطنين المساهمة في تحفيز الحكومة المفتوحة.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الحكومة المفتوحة هي برنامج مستمر في جوهر العمل الحكومي

2015
عشرة دول عربية لديها مبادرات للبيانات المفتوحة.

2016
احتلت تونس والإمارات العربية المتحدة المراتب الأولى عربياً من حيث الاستعداد لمبادرات البيانات المفتوحة.

2016
تخطت تسع دول عربية المعدل العالمي للمشاركة الإلكترونية.

2017
وضعت أربع دول عربية قوانين أو تشريعات متعلقة بحق الوصول للمعلومات وهي الأردن وتونس ولبنان واليمن.